مقدمة

انتهيت من كتابة هذا الكتاب قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العظيمة بحوالي شهرين، ولكن لظروف خارجة عن الإرادة (معظمها أمني) تأجل ظهور الكتاب للنور، فموضوع الكتاب هو «الاستبداد» وكيف يمكن للأمة أن تنجح في تفكيكه وفي التحرر منه. وكما سيرى القارئ الكريم فقد توقعت أن ينجح المصريون في تفكيك النظام الاستبدادي والديكتاتوري الذي حكمهم بالقهر والتغلب طيلة ثلاثين عامًا، لكن للحق وللصدق قلم أتوقع أن تكون ثورة المصريين على هذا القدر من الجسارة والعبقرية والإلهام، أو أن تكون سلمية وعلى هذا القدر من التحضر والانضباط الذي أذهل العالم.

إن مشكلة «الديكتاتورية» أو «الانفراد بالحكم» أو «الاستبداد»، من أكبر المشاكل التي تسيطر على مفاصل الحياة في العالم العربي، لتمنعه من الاشتراك في ركب الحضارة العالمية، ولتجعل المواطن العربي يعيش تعيسًا بائسًا، وهو يرى نفسه محاصرًا في بيته، ممنوعًا من ممارسة أي نشاط سياسي حقيقي، ممنوع من الاشتراك بقوة وجدية في الشأن العام، تزوّر إرادته في صناديق الانتخابات، يسمع الأكاذيب من حوله طوال الوقت في وسائل الإعلام.

بؤس وتعاسة المواطن العربي يزيدان وهو يرى شعوب العالم الحر تستمتع بكامل حريتها، وتشارك بقوة في إدارة شئون بلادها، ويتم احترام إرادتها، ويعيش المواطن فيها معززًا مكرمًا، يحميه القانون من ظلم الظالمين ومن سجون الطغاة المستبدين.

يرى المواطن العربي دولاً كانت أقل من دولته في المستوى الحضاري وفي الموارد الاقتصادية والدخل، ولكن بالعزيمة والتخطيط وبالإدارة السليمة وبتغيير النظام السياسي ليصبح نظامًا مفتوحًا عادلاً يحترم إرادة مواطنيه، أمكن لهذه الدول أن تخطو خطوات كبيرة في مجالات التحديث والتنمية، وأصبح العالم يحترمها ويشير إليها كأرقام مهمة على خريطة العالم.

المواطن العربي، خاصة الذي تحصّل على تعليم جيد وجمع ثقافة جيدة والذي يجيد لغة عالمية أو أكثر، يقرأ ويتبع أحوال العالم ويقارن ما يجري بالأوضاع في بلاده، فيكتشف مدى الأزمة التي تعاني منها بلاده، وإذا كانت أجهزة الحكم والإعلام لدينا تغطي على الحقائق أو تزيفها فإن متابعة أجهزة الإعلام العالمية تجعل هذا المواطن العربي المثقف يطلع على الحقائق المرة لأنظمة الحكم في بلادنا ويعرف حجم الجرائم التي ترتكبها هذه النظم ويطلع على تفاصيل الاتفاقات المخزية والتفريط في الاستقلال الوطني والتآمر الذي ترتكبه.

التخلف الذي يضرب العالم العربي ليس لنقص في الإمكانات المادية، وليس لقلة أو ندرة في المواهب والإمكانات البشرية، وإنما أسباب هذا التخلف مرجعها الأساسي هو فساد أنظمة الحكم وعدم تفكيرها في الشأن العام بالشكل المطلوب، وإذا فكرت فيه فإنها تفكر بشكل قاصر وتضع الخطط غير السليمة ولا تضع الرجل المناسب في المكان المناسب بل تطلق يد الفاسدين وأصحاب المصالح ليديروا أحوال البلاد والعباد.

النظم السياسية لا تدير الأمور بكفاءة فهي لا تخشى المحاسبة أمام البرلمانات لأنها تدرك تمامًا أن ما لديها من برلمانات إنما هي برلمانات مزيفة وصورية ولا تعكس إرادة الناس.

الدول العربية لديها إمكانات مادية وثروات لا تتوافر لدى دول كثيرة، والإنسان العربي يتمتع بأعلى مستويات الذكاء كما تثبت الوقائع حينما تسافر الكفاءات العربية إلى الدول الغربية وحينما تتحرر من أغلال الواقع العربي البائس والفاشل.

وهكذا أصبح الواقع في العالم العربي أن هناك فئة قليلة من المجتمع تحتكر كل شيء، تحتكر الحكم والثروة، وما بقي منها تلقيه أمام الناس ليتصارعوا عليه، فإذا كان شديد الندرة في بلد مثل مصر قتل المواطنون بعضهم في طابور الحصول على رغيف الخبز.

وينظر المواطن العربي حوله فيجد الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية تتحول تدريجيًا إلى أنظمة ديمقراطية مفتوحة وحرة، حيث يساهم المواطن في اختيار حكامه ونوابه في البرلمان في انتخابات حرة يراقبها العالم ويشهد بنزاهتها.

ولا يتوقف الأمر على ما يحدث في أوروبا الشرقية، فها هي تركيا تتحول نحو الديمقراطية، وها هي جنوب إفريقيا والسنغال يسيران في طريق الديمقراطية، وفي آسيا تحدث نفس التطورات كما في إيران وماليزيا والهند، وهناك الكثير من الدول الآسيوية على وشك الإقلاع السياسي والحضاري.

وحينما يحاول المواطن العربي أن يفعل مثلما فعل ويفعل غيره من المواطنين في دول أخرى، يواجه بأنظمة حكم استبدادية وقمعية، تمنعه ابتداءً من الاشتراك في التظاهر مهما كان سلميًا، وتعتقله لأنه تجرأ وأبدى رأيه في أمر عام، وهي في نفس الوقت ترفض أن تكون الانتخابات حرة وأن يكون الإعلام صادقًا.

وهكذا أصبح المواطن العربي محصورًا مشلول اليدين، مراقبًا ليلاً ونهارًا، ممنوعًا من الاشتراك في إدارة أمور بلاده، وهذا حال خال من المنطق والعدالة، وبلادنا العربية المأزومة لا تتحمل هذا الضغط، فهي معرضة للانفجار في أي وقت، فما كان

يعالج السخط الجماهيري والغضب في الماضي أصبح غير مجد الآن، فالمشكلات تراكمت وأعداد العاطلين زادت، والجامعات والمدارس تضخ ملايين الخريجين الذين يضافون إلى طوابير العاطلين بلا أمل ولا مستقبل.

إزاء هذه الحالة من الانسداد السياسي بدأت الجماهير العربية تخرج إلى الشارع مطالبة بحقوقها السياسية والاقتصادية المغتصبة، ومرت سنوات ولم تستطع أية حركة اجتماعية عربية أن تحقق نصرًا يذكر على أي من النظم العربية المستبدة.

وكانت مصر من أوائل وأهم الدول العربية التي شهدت حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي بدءًا من عام ٢٠٠٤م، وتتنامى هذه الحركات ويزداد شأنها يومًا بعد يوم، لأن المشكلات فيها أكثر من غيرها، فليس لديها عوائد بترولية كما هو الحال في الدول العربية النفطية، كما أن تزايد أعداد المصريين في ظل محدودية الموارد كشف النظام المصري أمام جماهيره، خاصة وهم يشاهدون البذخ الحكومي والفساد الذي ترعاه الدولة، وكذلك يشاهدون الفجوة الكبيرة بين الطبقات بعد تطبيق سياسات الخصخصة التي أعادت مصر مرة أخرى إلى ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢م.

إزاء هذا الانسداد السياسي جاء إسهامنا من خلال هذا الكتاب، الذي يناقش هذه الظاهرة الخطيرة وهي «الاستبداد» من مختلف جوانبها السياسية والثقافية والاجتماعية والنفسية والتاريخية، محاولين وضع أيدينا على أسباب هذه الظاهرة وعلى عوامل تشكلها، ومحاولين التعرف على طرق الالتفاف عليها وتحطيمها وتفكيكها ثقافيًا وسياسيًا.

وكانت تطبيقاتنا في هذا الكتاب، بشكل أساسي على مصر، كأقدم نظام سياسي متجذر وله عمقه التاريخي وثقافته ودعائمه الاجتماعية والسياسية والنفسية، وهو بهذا يصبح أكبر وأشد النظم العربية استبدادًا، لكن ما يقال عن النظام المصري

يمكن تطبيقه بشكل أو آخر على بقية الأنظمة العربية المستبدة، لأن الواقع العربي متشابه تقريبًا في أوضاعه التاريخية والثقافية والاجتماعية.

في هذا الكتاب فندنا كثيرًا من المقولات الثابتة التي ما زالت تحتفظ بالانتشار في الواقع المصري والعربي، وكان أهمها أن الإسلام مسئول عما تعانيه بلادنا من استبداد وأن التاريخ الإسلامي كله استبداد وديكتاتورية، وفندنا أيضًا المقولة الخاطئة والمصطلح المغلوط وهو «المستبد العادل»، وأوضحنا كيف بدأ الملك العضوض في التاريخ الإسلامي، وكيف أخطأ علماء أهل السنة بموافقتهم على «ولاية المتغلب» وإقرارهم لها.

وتتبعنا أسباب السلبية عند المصريين، على المستوى التاريخي والسياسي والنفسي والثقافي، وتعمقنا في أسباب خوفهم من السلطة السياسية، وناقشنا الثابت والمتغير في الشخصية المصرية، واتضح لنا أن كثيرًا من هذه السمات يتغير بتغير الواقع، وهو ما يعني أن ما جعل المصريين خائفين وسلبيين في الماضي البعيد، لن يجعلهم الآن سلبيين وخائفين، لأن هذا الثابت قد تغير.

ولتعميق معرفتنا بالاستبداد فقد ناقشنا كل ما يتعلق بالمستبد، من تركيبة نفسية وثقافة وآليات يستخدمها ويلجأ إليها وطريقة يتم بها صناعة هذا المستبد، عسانا نستطيع خلخلة هذه الدائرة المغلقة وإفسادها على أصحابها.

ومن أجل أن نستفيد مما يحدث في العالم من حولنا فقد تعرضنا لخبرات عالمية في فرض التغيير على المستبدين بالقوة والإجبار، فتعرضنا لظاهرة الانقلابات العسكرية كآلية عالمية لفرض التغيير واختلفنا معها ورأيناها أسلوبًا فاشلاً وغير مجد للتغيير. كما تعرضنا لأهم الثورات العالمية وطرق تكونها وأهم الدروس المستفادة منها. ثم تحدثنا عن العصيان المدني وثقافته ورأينا أنه أفضل آلية تناسبنا لفرض

إرادتنا على النظم المستبدة.

وإذا كان الكثيرون يعتقدون أن سلبية المصريين مطلقة وأن خوفهم أزلي ولهذا فإنهم لن يثوروا ضد الفساد، فقد عقدنا بابًا كاملاً ناقشنا فيه خبرة وتاريخ المصريين في مجال الانقلابات العسكرية وأثبتنا أن هذه الانقلابات لم تضف شيئًا للمصريين ولم تغير أوضاعهم السلبية وانتقدنا انتشار ثقافة الانقلابات العسكرية في بلادنا. ثم توقفنا عند الثورة في التاريخ المصري الحديث بدءًا من ثورتي القاهرة الأولى والثانية ضد الاحتلال الفرنسي، مرورًا بالثورة العرابية، ووصولاً لثورة عام ١٩١٩م، وأثبتنا أن المصريين يثورون لكن صدرهم ومرارتهم أوسع من غيرهم وصبرهم يفوق صبر غيرهم من الشعوب. وتوقفنا مع الاحتجاجات العشوائية غير المنظمة وخطورتها كما في انتفاضة ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧م، وأحداث الأمن المركزي عام ١٩٨٦م. وناقشنا أسلوب التفجيرات واستهداف السياحة والقيادات ومؤسسات الدولة، ورأينا أنه أسلوب خاطئ يخصم من مجتمعاتنا ولا يضيف إليها.

وإذا كان المصريون قد خرجوا إلى الشارع منذ عام ٢٠٠٤م، فقد ناقشنا أسباب هذا الخروج والاحتجاج من خلال العديد من المحاور، فتحدثنا عن الأسس الخاطئة التي قام عليها نظام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وعن فشل النظام المصري في الحفاظ على الاستقلال الوطني للبلاد، وفشله في إدارة الصراع مع إسرائيل، وفشله في إدارة مصر وتطويرها وتحديثها من خلال فشله في ملفات التعليم والصحة والفتنة الطائفية، وبيعه لمصر من خلال ما سمي بسياسة الخصخصة، ثم بيع أراضي مصر للمحاسيب، وتوقفنا عند الفشل في إقامة نظام سياسي سليم وفي إجراء انتخابات نزيهة، وتوقفنا أمام ظاهرة تحكم بالفساد.

وإذا كنا قد أحطنا بالقضية من مختلف أبعادها، فقد كان لزامًا علينا أن نتوقف

أمام واجب وأهمية وضرورة «تفكيك الاستبداد» على المستوى النفسي والثقافي والسياسي، وعن أهمية أن تكون النخبة التي تقود عملية التغيير نخبة رسالية نظيفة غير ملوثة، ثم تقود هذه النخبة جماهير الأمة لتشحنها وتحسها على ضرورة أن تمتلك إرادتها وأن تصبح جماهير حية وفاعلة. وتوقفنا أمام مغزى أن تأتي المبادرة والفعل الاحتجاجي من حركات اجتماعية غير معروفة ولم تأت من أحزاب. وأثبتنا أن الأمة لن ينصلح حالها بشكل ذاتي ودون بذل الجهد، وإنما لا بد لها أن تتكلف ثمنًا وجهدًا ودمًا وشهداء. وأثبتنا أن الضغوط الغربية على نظمنا ما هي إلا وهم يجب عدم تصديقه.

وشاء الله سبحانه وتعالى ألا يخرج هذا الكتاب إلا بعد أن تنجح الثورتان العظيمتان في تونس ومصر، وفي وقت تقترب الثورة الليبية الكبرى من تحقيق أهدافها، لكي نسحب الكتاب من المطبعة مرة أخرى ولكي نضيف إليه بابًا عن الجهد الشعبي الباهر والمعجز في تونس ومصر وليبيا لتفكيك الاستبداد، وأسباب هذا النجاح، والمستقبل المتوقع له. ويحدونا من وراء ذلك أمل كبير هو أن تنتقل الثورة السلمية إلى كل الأقطار العربية، وأن يتم تفكيك الاستبداد في البلاد العربية كافة، وألا يسمح العرب مرة أخرى بنمو الاستبداد في بلادهم.

وفي النهاية، فإنني أرجو أن يكون هذا الكتاب إسهامًا في خلخلة هذه الظاهرة الخطيرة في مجتمعاتنا، فإن كنت قد أصبت فإني أحمد الله على توفيقه، وإن كنت قد أخطأت فإن عذري أنني قد اجتهدت وحاولت.

المؤلف